



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# مجلس الأمة

## الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية السادسة - السنة الثانية - الدورة الربيعية 2014 - العدد: 08

### الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 26 رمضان 1435  
الموافق 24 جويلية 2014

# فهرس

محضر الجلسة العلنية العاشرة ..... ص 03  
• إختتام دورة الربيع العادية لسنة 2014.

## محضر الجلسة العلنية العاشرة

المنعقدة يوم الخميس 26 رمضان 1435

الموافق 24 جويلية 2014

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

## المدعوون الحاضرون:

- السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد الوزير الأول؛
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛
- السيدات والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا؛
- السيدة رئيسة مجلس الدولة.

إفتتحت الجلسة على الساعة الحادية عشرة  
والدقيقة العشرين صباحا

السيد الرئيس: شكرا؛ تغمدهم الله برحمته.  
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،  
السيد الوزير الأول،  
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،  
السيدات والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني،  
السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا،  
السيدة رئيسة مجلس الدولة،  
أسرة الصحافة والإعلام،  
السيدات والسادة الضيوف،  
زميلاتي، زملائي،  
كما أسلفت القول، لا يمكنني أن أبدأ كلمتي هذه دون  
أن أتعرض لما جرى ويجري لأشقائنا في غزة التي يوميا  
تصدمنا صورها لبشاعتها.  
أطفال ونساء وشيوخ تنقل صورهم لنا - وعلى المباشر -  
وهم يبكون ويصرخون بل أقول يُقتلون!!  
يحصل كل ذلك على مرأى ومسمع من العالم، دون  
كبير جهد يبذل من قبل الجهات المعنية لإيقاف مجازر  
إسرائيل في حق شعب فلسطين الأعزل ومعاينة مرتكبيها.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة  
والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.  
بعد الترحيب بالسيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،  
والسيد الوزير الأول، والسيدات والسادة أعضاء الحكومة،  
والسيدات والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي  
الوطني، والسيد الرئيس الأول للمحكمة العليا والسيدة  
رئيسة مجلس الدولة، وأسرة الإعلام والصحافة، والسيدات  
والسادة الضيوف، والزميلات والزملاء، السلام عليكم  
ورحمة الله تعالى وبركاته.  
قلت، بعد الترحيب والتحية، تقتضي السنة المتبعة إلقاء  
بعض الكلمات بالمناسبة، ولكن كل شيء يتأجل أمام  
هول ما يعاني منه أشقاؤنا في غزة الجريحة، ولهذا أطلب  
من الجميع الوقوف دقيقة صمت ترحما على شهداء غزة  
وفلسطين.  
(الوقوف دقيقة صمت ترحما على شهداء غزة  
وفلسطين)

وتجاوبهم معها .  
 أما الحدث الثاني فيتعلق بتشكيل الحكومة الجديدة  
 وبعرض السيد الوزير الأول لمخطط عمل حكومته أمام  
 الهيئة .  
 لقد كان هذا التقديم مناسبة مواتية لأعضاء مجلس  
 الأمة لإبداء الرأي وتحديد الموقف من مختلف القضايا  
 التي تضمنها هذا البرنامج، إن على المستوى المحلي أو على  
 المستوى الوطني .  
 إن الحكم الذي يمكن إعطاؤه عن هذا البرنامج هو أنه جاء  
 متسقاً مع مضمون برنامج السيد رئيس الجمهورية ومُعبراً  
 عن الأهداف الطموحة المتضمنة فيه .  
 وفي نقاش الهيئة عبر أعضاء مجلس الأمة عن ارتياحهم  
 للتدابير التي تبناها مخطط عمل الحكومة وخاصة تلك  
 المتعلقة بتمويل الاستثمار، وتحسين مناخ الأعمال ومحاربة  
 الفساد والتهرب الجبائي .  
 إن ما حظي به برنامج عمل الحكومة من نقاش في هذه  
 القاعة، وما أتى به أعضاء المجلس من اقتراحات وتوصيات  
 كانت في جلها وجيهة .  
 اقتراحات أراد أعضاء الهيئة التعبير فيها عن مدى العناية  
 التي يولونها لموضوع تنمية وتطوير البلاد، وقد ترجموا  
 موقفهم هذا في لائحة ثمنت مضمون البرنامج المقدم لهم،  
 وقدموا فيها -أي في اللائحة - الملاحظة حيناً والتوصية  
 حيناً آخر .  
 أما الحدث الثالث فتمثل في المشاورات السياسية حول  
 مبادرة التعديل الدستوري المقترح من قبل السيد رئيس  
 الجمهورية .  
 في هذا المجال، فإن أعضاء مجلس الأمة، كلٌّ من موقعه،  
 كان له رأي ودور أدّاه في هذه المناسبة .  
 الأمر الذي نريد التأكيد عليه في هذه الفرصة هو أن  
 أعضاء مجلس الأمة ثمنوا مبادرة المشاورات كونها ترمي  
 إلى التوصل إلى صياغة دستور توافقي يساير المرحلة التي  
 تعرفها البلاد، ويستجيب لتطلعات الجزائريين مستقبلاً .  
 لهذه الأسباب ولغيرها، اهتم أعضاء مجلس الأمة  
 بالموضوع وتابعوا مراحل سير المشاورات التي سوف تفضي  
 - تأكيداً - إلى تزويد البلاد بدستور جديد يأخذ بالجد من  
 الأفكار والمقترحات المقدمة .  
 في هذا السياق والمناسبة تسمح بذلك، أقول: إن إعادة

إن ما تقترفه إسرائيل في حق أشقائنا في غزة ليس عدواناً  
 على سكان مدينة أو على مواطني شعب وبلد بل هو جريمة  
 في حق الإنسانية قاطبة .  
 إننا بهذه المناسبة نود أن نضمّ صوتنا إلى صوت شعبنا في  
 الجزائر وأحرار العالم لنجدد التنديد بالجريمة ونطالب الأسرة  
 الدولية والكبار في هذا العالم للتدخل لوضع حد للمجزرة  
 ومعاينة مرتكبيها، ونعبّر بنفس الوقت عن كامل تضامننا  
 مع شعب فلسطين ودعمنا لمطلبه الداعي إلى ضرورة تمكينه  
 من نيل حقوقه الشرعية في إقامة الدولة المستقلة وعاصمتها  
 القدس، لأنه بهذا الخيار وبه وحده نستطيع إيقاف العدوان  
 وحقق دماء أبناء شعب فلسطين نهائياً، فتحية تقدير  
 وإعجاب وتضامن مع كفاح إخوتنا في غزة وفي فلسطين .  
 أيتها السيدات، أيها السادة،  
 يندرج لقاءنا اليوم، ضمن ما هو مكرس في القوانين  
 الناظمة لعملنا البرلماني وما يتماشى مع تقاليد  
 الممارسة المؤسساتية المعتمدة ما بين هيئتنا التشريعية  
 والتنفيذية .  
 إذن نلتقي اليوم -كالعادة - لنقيّم عملنا ونقدر الجهد  
 الذي بذلناه خلال الدورة .  
 وإذا كان لنا من حُكم نعطيه عن محصلة هذه الدورة  
 فهي - وخلافاً لسابقاتها - كانت دورة سياسية بامتياز .  
 إذ خلال الفترة عرفت البلاد مواعيد سياسية هامة  
 أعطت عمل الهيئة الخصوصية والتميز .  
 أول هذه المواعيد كان الانتخابات الرئاسية للسابع عشر  
 أفريل، وهي الانتخابات التي كانت - كما تعلمون - مسبوقه  
 بنشاط سياسي مكثف وعملية تحسيس للشعب كانت  
 واسعة، وجدت تعبيرها في حملة انتخابية كبيرة سادها  
 نقاش واسع وتنافس كبير بين المرشحين، وفي هذه العملية  
 كان لأعضاء مجلس الأمة حضور ودور واضح .  
 ولقد ولدت هذه المناسبة في البلاد حركية سياسية  
 كبيرة، أثرت النقاش بطروحات وأفكار متنوعة ساهمت  
 في ترقية الحوار السياسي ككل، وأعطت الفرصة للشعب  
 ليختار بقناعة المرشح الأجدر بقيادة البلاد .  
 في هذا الجانب، بودي أن أسجل تقديرنا الكبير لشعبنا  
 ولوقفته الرائعة في هذه المناسبة ومشاركته المسؤولة في إنجاح  
 العملية؛ وأن أسجل - وباعتزاز كذلك - انخراط  
 السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة في العملية

كما درس المجلس مشروع القانون المتعلق بالموارد البيولوجية التي هي تتميز بالتنوع والكثرة وكانت بحاجة إلى تشريع دقيق يضمن استغلالها العقلاني ويضمن حمايتها في المستقبل.

من جهة أخرى، صادقت هيئتنا على مشروع القانون المتعلق بالحالة المدنية والذي جاء ليعطي لوثيقة الحالة المدنية مدلولها الإداري الحديث، ويضع حداً لبعض الإجراءات البيروقراطية التي كانت أثقلت المواطن بدون أن يكون هناك مبرر موضوعي لوجودها.

في هذه الدورة أيضاً أبدى أعضاء هيئتنا الموقف من مشروع القانون المتعلق بالتمهين المعدل والمتمم، الذي جاء للتكفل بالانشغالات الاجتماعية والبيداغوجية للمتمهين بما يتماشى وسوق العمالة.

وفي مجال العلاقات الخارجية، كان لمجلس الأمة بالتعاون مع المجلس الشعبي الوطني وبالتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية نشاطات مميزة، ولقد تم في هذا الإطار استقبال وفود برلمانية عديدة ورؤساء برلمانات، نذكر منها رئيسة المجلس الفدرالي للجمعية الفدرالية لفدرالية روسيا وكذا رئيس مجلس الشيوخ الإسباني، بالإضافة إلى عدد هام من الوفود البرلمانية المنتسبة لبرلمانات دول صديقة، أين تم التطرق معهم لعلاقات الصداقة وللمسائل والكيفيات التي يمكن لبرلمانيي هذه البلدان مرافقة حكوماتهم لتعزيز علاقات التعاون مع بلدنا وفي مختلف المجالات.

من جهة أخرى، واصلت هيئتنا، بالتنسيق والتكامل مع المجلس الشعبي الوطني ومؤسسات الدولة الأخرى، مشاركتها الفعالة في كل الملتقيات والمنابر البرلمانية الدولية والإقليمية والمنتديات الدولية المتخصصة لإسماع صوت الجزائر وإظهار مواقفها بشأن القضايا الدولية والإقليمية وللتعريف بالفرص التي يوفرها الاقتصاد الجزائري للراغبين في التعامل مع بلادنا والتعرف على نتائج الإصلاحات المنتهجة في بلادنا وما توفره من تسهيلات للرأسمال الوافد إليها وإعطاء صورة حقيقية عن واقع الإصلاحات التي تنتهجها البلاد وعلى كافة الأصعدة.

وهكذا تلاحظون، أيتها السيدات أيها السادة، أن الدورة التي نشرف على اختتام أشغالها اليوم لم تكن دورة بيضاء كما كان يتصور البعض، بل هي كانت ثرية وهامة على أكثر من صعيد وإن بدا الجانب السياسي فيها متقدماً على بقية

تقنين الباب الخاص بالسلطة التشريعية وفي علاقاتها بالسلطات الأخرى، لاسيما التنفيذية، أقول نتمنى له أن يكون موضوع عناية من قبل المؤسس الدستوري لدى وضع مشروع الدستور في صياغته النهائية.

إننا في مجلس الأمة منطلقين من هذه التجربة المتواضعة التي عشناها، نرى أن تمكين مجلس الأمة بصلاحيات دستورية جديدة، في إطار تدعيم السلطة التشريعية سيكون أمراً مفيداً للبرلمان وللبلاد، كون مجلس الأمة باستمرار كان يشكل هيئة مسؤولة فرضتها المصلحة العليا للبلاد والضرورة الظرفية الملحة لسياسة الإصلاح ناهيك عن كونه كان مطلباً يقتضيه التطور الدستوري المأمول.

وإننا لذلك نقول - ومع احترامنا للآراء التي تم التعبير عنها في وقت سابق بل حتى الآن - إن التوجه العالمي اليوم هو في زيادة عدد الغرف العليا في برلمانات العالم وليس العكس.

هذا التزايد يجد مبرره وعلته في الدور الذي ما فتئت الغرف العليا - عبر العالم - تلعبه في إطار صناعة القوانين وتوفير الرشادة لمضمونها ناهيك عن كونها تسهم في تعدد منابر التعبير عن الرأي والرأي المعاكس في البلاد.

تلك هي بعض الأسباب والمبررات التي تستوجب من وجهة نظرنا إبقاء وتعزيز مكانة مجلس الأمة بل أقول تستوجب تثمين الخيار الداعي إلى تعزيز دوره.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إن قولي بأن الدورة كانت سياسية بامتياز لا يعني خلوها من العمل التشريعي أو العمل البرلماني، فلقد قامت هيئتنا بنشاطات غطت الجانب التشريعي والرقابي، إلى جانب إيلائها موضوع الدبلوماسية البرلمانية أحقيتها من العناية والاهتمام.

ففي المجال التشريعي، درست هيئتنا وأبدت موقفها من مجموعة من مشاريع النصوص القانونية، يأتي في مقدمة هذه النصوص مشروع القانون المتعلق بالخدمة الوطنية، والذي طالما انتظرته الفئة الشبانية من أبنائنا، وقد جاء هذا القانون ليكيف مفهوم الخدمة الوطنية مع مستوى التطور الذي بلغته مؤسسة الجيش الوطني الشعبي، بحيث ينسجم مع فلسفة أداء الواجب الوطني، والقانون جاء ليخفف من مدة الخدمة وهو الأمر الذي كان يطالب به أغلبية شبابنا وهو سيجد - تأكيداً - ترحيباً كبيراً لديهم.

وهي قادرة على أن تحقق نتائج أكثر وأكبر. في نهاية كلمتي بودي أن أشكر الجميع على الحضور والمشاركة، ولزميلاتي وزملائي أقول إلى اللقاء في الدورة الخريفية القادمة والتي ستكون - تأكيداً - ثرية بمضمون جدول أعمالها وبنشاطاتها.

شكرا على كرم الإصغاء، عيد مبارك سعيد وكل عام وأنتم بخير.  
(تصفيق)

السيد الرئيس: والآن أدعوكم إلى الاستماع إلى مراسيم الإختتام:

مراسيم الاختتام:  
- تلاوة سورة الفاتحة؛  
- عزف النشيد الوطني.  
(تصفيق)

السيد الرئيس: شكرا؛ إذن طبقاً لأحكام الفقرة الأولى من المادة (118) من الدستور، والمادة (05) من القانون العضوي رقم 99 - 02، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، أعلن رسمياً عن اختتام دورة الربيع العادية لسنة 2014، في مجلس الأمة، شكرا لكم جميعاً والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة  
والدقيقة الثلاثين صباحاً

الجوانب الأخرى. أيتها السيدات، أيها السادة، لن ننهي كلامنا هذا دون التطرق لما يجري في ساحتنا السياسية، وهنا نقول إننا نعيش فترة هامة من تاريخ بلادنا أعتقد أن الجميع يدرك حقيقة أبعادها.

فهناك حراك سياسي واضح قد يبدو في بعض جوانبه غير مفهوم لدى البعض، لكن الحقيقة والواقع هو غير ذلك؛ الحقيقة التي يجب التذكير بها هي أن الجزائر بعد أزيد من ثلاثة أشهر من الانتخابات الرئاسية تعرف استقراراً واضحاً وهي تدير شؤونها الداخلية بشكل عاد ودون كبير صعوبة، هناك طبقة سياسية تتحرك وهناك نقاش يدور، والجزائر اليوم تتعاطى عادياً مع المواعيد وتحسن ظروف التنمية، وهي لا تكتفي بتحقيق النتائج وترديد أرقامها، بل هي واعية بالتحديات التي تواجهها وهي لذلك تضع التصورات الخاصة بنائها المستقبلي فتحدد بدقة مراحل وأهدافه وفق تصور استراتيجي ومدروس تم الإعلان عنه من قبل وزكاه الشعب.

ضمن هذا التصور تُسيّر الأمور، وفي إطاره تُرتّب الأولويات وتتحقق النتائج وفي كافة المجالات، فالجزائر تُسيّر الآن بحكمة وهي استطاعت أن تفشل كافة محاولات الإيقاع بها، وهي بسياستها هذه أثبتت عدم صحة كافة الطروحات السياسية التشاؤمية التي كان بعض السياسيين يُروّجون لها بعيداً عن الموضوعية وخارج كافة الاستقراءات المنطقية، ويوماً بعد يوم الجزائر تقوي من مصداقيتها لدى الرأي العام الوطني ولدى القوى السياسية المؤثرة في الساحة وأيضاً في العالم.

السيد رئيس الجمهورية بادر بفتح حوار مع الطبقة السياسية ومكونات المجتمع المدني، وهو قريباً سيقدم مشروعه الخاص بمراجعة الدستور، ويبقى الأمل كبيراً في أن يراجع الواحد والآخر نفسه ليحدد الموقف الأنسب الذي من شأنه أن يجعل من هذه المبادرة مناسبة تاريخية يلتف حولها كافة الجزائريين لبنينا المستقبل، مستقبل الجزائر الجديدة.

لقد وددت التذكير بهذه المعطيات وأنا أعلم أنكم تعرفونها، وإذا كنت قد أتيت بها فلن أقول إن الجزائر اليوم - مع كل ما يقال - هي بخير إن شاء الله، وهي تسير في الاتجاه الصحيح وأن النتيجة المحققة هي نتيجة محترمة

ثمن النسخة الواحدة  
12 دج

الإدارة والتحرير  
مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف  
الجزائر 16000  
الهاتف: (021) 73.59.00  
الفاكس: (021) 74.60.34  
رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16

طبعت بمجلس الأمة يوم الثلاثاء 07 ذو القعدة 1435  
الموافق 02 سبتمبر 2014

رقم الإيداع القانوني: 99-457 — ISSN 1112-2587